

حكومة الوفاق الوطني وفساد الأزمه



زاوية حارة

فيصل الصوفي

باسندوة والمشارك..

مع التسوية وإسقاطها!

> رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة هو أيضاً رئيس ما يسمى «المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية الشعبية».

الرجل مقسوم نصفين ويؤدي دورين متناقضين.. في الصباح رئيس حكومة الوفاق الوطني مهمتها تطبيق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وبعد الظهر رئيس المجلس الوطني الذي يناهض المبادرة وآلياتها ويصدر بيانات الدعم والمناصرة للذين ينظّمون اعتصامات ومسيرات شعارها الأول إسقاط المبادرة وآلياتها ورفض الوفاق الوطني والتسوية السياسية.

وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها الذين اختاروا رئيس هذا المجلس الوطني ليكون رئيسا لحكومة الوفاق كلها منضوية تحت لافتة المجلس الوطني وقعت اتفاق الرياض بوصفها ممثلة للمجلس واختارت وزراءها في الحكومة بوصفهم ممثلين لمجلسهم، ومهمتهم في الحكومة تنفيذ المبادرة وآلياتها التنفيذية، ولكن هذه الممارسات مناقضة للمبادرة وآلياتها، ويطلق بعضهم تصريحات علنية يقولون فيها إن المبادرة والآلية لا تعنيهم، وهذه الأحزاب هي التي تقف وراء الاعتصامات والمسيرات المطالبة بإسقاط التسوية وإسقاط المبادرة وإسقاط الآلية.. وحتى عندما يذكرون قرار مجلس الأمن الدولي لا ينتقون منه سوى «الحق في الاعتصام والتظاهر» ويغفلون ما ورد فيه حول الكف عن العنف والامتناع عن الاستفزاز وإزالة المظاهر المسلحة من مناطق المظاهرات وغير ذلك من موجبات القرار التي يتصرفون كأنهم غير معينين بها.

والحال.. إن هذه الأدوار المزدوجة أو المتناقضة تعرض التسوية السياسية لخطر حقيقي.. حكومة وفاق رئيسها يترأس مجلساً يؤدي دور الطلاب والطلقات المعارضة للوفاق.. أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤها وقعوا باسم المجلس الوطني للثورة الشبابية الشعبية على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وفي ذات الوقت يتبنون من خلال المجلس الدعوات والممارسات التي تستهدف إسقاط المبادرة والآلية.. وهذا المنطق لا يستقيم مع دعوى الالتزام بالوفاق والتسوية السياسية ويتناقض كلية مع المبادرة وآلياتها ومع قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠١٤).

وأزعم أن المؤتمر الشعبي وحلفاءه معينون بإنقاذ التسوية من هذا الخطر.. إن لا يقبلوا من الآخرين هذه الإزدواجية، وأن يطالبوا بموقف واضح.. فلا يمكن أن تكون مع الشيء وضده في ذات الوقت.. وفاق وطني وحقاق وطني في آن واحد.. أن توقع على المبادرة وآلياتها التنفيذية وتدعي أنها أساس الوفاق والتسوية، وفي نفس الوقت تحرك وتدعم الفعاليات المطالبة بإسقاط المبادرة والآلية!!!

يجب على المؤتمر وحلفائه مطالبة المشترك وشركائه بالتخلي عن هذه الإزدواجية والأدوار المتناقضة، وأن تحدد موقفاً واضحاً.. إما القبول بالتسوية والوفاق الوطني ومرجعتيها المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآلياتها وقرار مجلس الأمن قبولاً نهائياً قولاً وفعلاً، وإما الرفض!

وقد يغيب عنا أحياناً أن أهم احتياجاتنا هي التنقل الحر والأمن في كل وسائل التنقل المتاحة وبنفس أسعارها المعقولة وأقول المعقولة لأن كلنا يدرك أن ما وصلت إليها من أسعار قد فاق حد المعقول بالنسبة للكثير منا

أما عن أمان هذه التنقلات فحدث ولا حرج لقد منعت الكثير من الفتيات وحرمن من حق التعليم الذي صار عناءاً كثيراً لمحاولة الوصول إلى الحفاظ على هذا الحق

لهذه الأسباب وغيرها بات يلوح الآن في الأفق أمل نجاح دور حكومة الوفاق الوطني في إعادة أحلام المواطن اليمني البسيط الذي تحدتنا عنها سابقاً وإعادة ما حرم منه خلال هذه الفترة فهو يتمني أن ينعم بحياة كريمة يستطيع أن يوفر الغذاء له ولإبنائه وأن يعود التيار إلى بيته ويعود أيضاً مشروع الماء ويتمنى أن يجد الوقود بنفس السعر السابق فقد صعب عليه أن يوفر قيمته الحالية.

ها هو الواجب الأول ينجلي أمام حكومة الوفاق الوطني وهو إزالة الفساد الذي خلفته الأزمة كي يستطيع المواطن التفكير في المستقبل القادم ترى هل تستطيع هذه الحكومة القضاء على هذا الفساد لأن شارنا اليمني لم يعد يحتمل أزمة جديدة ولا حتى تحت مسمى الثورة فقد طغى الكيل.

والتي لم يعد يستطيع الحصول عليها في الوقت الذي مررنا فيه خلال الأزمة وأصبح يحمل بشغف أن يعود التيار الكهربائي إلى منزله كي يحاول البحث جاهداً عن أخبار البلاد وأوان قلنا في أجهاد آخر فهو يبحث عن النور ليخفف من هلع أطفاله في الظلام الحالك أو من أصوات الانفجارات وأزيز الرصاص بعد أن كان يحاول أن يستخدم التيار الكهربائي في الترفيه والتسوية كتكنولوجيا مهمة في تحضير كل الشعوب.

الكهرباء التي كانت لنا من المسلمات أصبحت حلم يتناجى به المواطن بكامل فئاته الطفل ليبحث عن أفلام الكرتون والشباب لمتابعة اهتماماته وهذه ما يمثل دور الابن أما عن الأب كما تعودنا في البيت اليمني فهو يبحث عن الأخبار والقراءات والتحليلات السياسية أم الأم اليمنية الحونة كانت تبحث عن المسلسلات وبعض برامج الطبخ وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع

أم أصحاب السيارات فهم ينتظرون أن تعود أسعار البنزين إلى السعر السابق وفي بعض الظروف الطارئة يتمني أن يجده باي سعر حتى أن وصل إلى عشرات الآلاف هم شيء أن يجده غير مغشوش كما حدث في سابقه غير مشهودة على الإطلاق في بلادنا

أمل المندحي



يتطلع الشعب اليمني إلى أي أمل يخرج من هذا النفق المظلم الذي جعل الحياة بكل متطلباتها يصعب على المواطن اليمني الذي باتت أحلامه تتناقص وتقل يوماً بعد الآخر حتى بات يحلم بقطعة الرغيف ليصبح جوعه ويسد رمق أطفاله أو يحلم بنور يستمد من شمعه يضيئها بعد أن انقطع التيار الكهربائي عن المدينة برمتها أو يوفر القليل من ثمنه لتسهيل حركته ويستطيع أن يحلم بالماء الذي أصبح منزله شبه جافاً بعد أن حرم من المشروع وصارت أسرته تنتظر أن تحصل على القليل من الماء ليحاولوا أن يسون احتياجاتهم اليومية وآخر يحلم بقليل من الوقود أو أن يستطيع أن يوفر القليل من ثمنه لتسهيل حركته ويستطيع التنقل بكامل الحرية واليوم وصل إلى حد الطفح ولأن الأمل أمامه أصبح قريباً بعد توقيع المبادرة الخليجية والتي حددت آلياتها التنفيذية بأن حكومة الوفاق الوطني تقع على عاتقها الكثير من المهام أهمها توفير الاحتياجات الأساسية للعيش.

توفير الاحتياجات يتخلله الكثير من المعاني لأن عليها يقتضي أن يعود كل شيء إلى ما كان قبل الأزمة على أقل افتراض وذلك حلم أصبح يراود كل يمني فالوفاط بات يحلم أن يذهب لشراء المواد الغذائية التي اعتاد على اقتنائها بسهولة

المؤتمر عملاق لا ينكسر



إقبال علي عبدالله

من مسؤوليته الوطنية أمام الشعب في الخروج بالوطن من هذه الأزمة التي افتعلتها بهدف جر الوطن إلى التمزق والحرب الأهلية التي - لاسمح لله- لو وقعت لدمرت كل ما تحقق للوطن من إنجازات وأعادت البلاد إلى عصر التخلف والتشردم والتبعية للقوى الخارجية، غير أن المؤتمر الشعبي ورئسه فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح وهو مدرك لهذه الحقيقة تعامل مع الأزمة بكل حنكة وصبر ورحابة صدر يفوق كل التصورات والاحتمالات، رغم امتلاكه القدرة الشعبية والعسكرية لحسم الموقف وإنهاء الأزمة ومواجهة أصحاب العقول المريضة مما كان الأمر سيعني تخليه عن مبادئ الديمقراطية التي أرسى مداميكها ومضامينها منذ اليوم الأول للوحدة المباركة بل يقول ونؤكد منذ إنشائه وإعلان مولده قبل ثلاثة عقود ولو عدنا إلى الميثاق الوطني للمؤتمر لأدرنا هذه الحقيقة..

من هنا نؤكد أن المؤتمر الشعبي ورئسه وقيادته ما كان لها أن توقع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة إلا لأنه عملاق لا ينكسر ولا يتفكك وان قوته مستمدة من أبناء الشعب الذين رسوا أنصع الصفحات في كل جمعة تمسكا بالمؤتمر والشرعية الدستورية..

العكس فالمؤتمر الشعبي ورئسه وقيادته الوطنية المخلصه زادتهم الأزمة السياسية وتدابيرها صلابه وتماسكا وشعبية، وهو أمر جعل أصحاب تلك العقول المريضة والسوءة يندھشون ويتخطبون ويلجئون في مواجهة هذه الصلابه والتماسك والشعبية إلى العنف والفوضى والتخريب والأعمال المسلحة التي كشفت عن وجوههم الحقيقية أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والعربي والدولي.. وجاءت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة التي وقع عليها المؤتمر الشعبي رغم مرانها أصحاب العقول المريضة في قيادة المشترك وشركائهم بأن المؤتمر لن يوقعها وسيتهرب

> اثبتت السنين والأيام أن المؤتمر الشعبي العام ولد عملاقاً في الرابع والعشرين من اغسطس ١٩٨٢م أي قبل ثلاثة عقود، وظل عملاقاً يزداد مع الأيام والسنين اتساعاً بين الناس الذين ولد وأنشئ من أجلهم ولم تستطع كل التحديات والمؤامرات التي واجهها ومازال أن تكسره أو تبعده عن الناس.. ولعل شواهد التاريخ وما يعتمل على الأرض من إنجازات خير دليل على ما نقوله، إنجازات عملاقة ما كان لها أن تتحقق لولا قيادة وحنكة وصلابة المؤتمر الشعبي العام في تلك موسسه وقائده فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله.

من هنا نقول إن اعتقاد بعض أصحاب العقول المريضة لدى قيادات أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم وكذلك الإرهابين المعروفين بعناصر «تنظيم القاعدة»، أنهم بافتعالهم الأزمة السياسية التي شهدتها ومازالت تداعياتها منذ نحو أحد عشر شهراً سوف تبعد المؤتمر الشعبي عن الجماهير وتخرجه عن خط سير العمل السياسي وهو اعتقاد - كما أشرنا - قاصر ومريض لا ينم إلا عن جهل وغباء سياسي لدى كل من ذهب إليه.. على

دعونا نتفائل

> يحق لنا في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه أن نتفائل بما تم التوصل إليه من حلول للأزمة السياسية بمساعدة الإشقاء والأصدقاء في كل من مجلس التعاون الخليجي، ومجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وقد عقدنا العزم على العبور الجدي والأمن لحل مشكلات الأزمة ووقف تداعياتها، وذلك بالاعتماد على الوفاق الوطني في هذه المرحلة التوافقية التي بدأت عقب التوقيع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في الرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.

هكذا هي الديمقراطية والتعددية التي التزم بها فخامة الاخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - حفظه الله - عندما قال لن أسلم السلطة إلا لرئيس منتخب من الشعب وكان له ما أراد التزاما بالنهج الديمقراطي الذي ارتضيناه في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عند إعلان قيام الجمهورية اليمنية.

> نحن اليوم نلج مرحلة الشراكة وما ننشده هو الشراكة الحققة في النهوض بالوطن والمواطن.. شراكة تقتضي أن يتخذ المتوافقون مواقف جادة طالما



صلاح أحمد العجيلي

وجميع الأطراف قد توافقت على الخروج عبر التسوية السياسية تجنباً للوقوع في هاوية الحرب الأهلية التي كان الوطن قد اقترب منها أو كاد؟! والحقيقة أن الأوطان لا تبني بالتمترس أو التخندق الحزبي والاجتماعي تجاه بعضنا البعض.. دعونا نتفائل بما توصلنا إليه ونعمل بشكل جدي لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، ونجزم أن التسوية السياسية بين أطراف الأزمة قد فتحت آفاقاً وعهداً تاريخياً وسياسياً جديدين يعدان بالأمل والعمل في ظروف جديدة وعوامل محفزة.

* مدير تحرير صحيفة «المسيلة»

محلي حضرموت والمزاج الجماهيري



سالم علي الشاخش

ظل أبناء حضرموت الأسبوع الماضي متعلقين بكل جوارحهم إلى ما ستؤول إليه دورة مجلسهم المحلي بالمحافظة الذي التئم خلال الأيام المذكورة في دورته الرابعة لعام ٢٠١١م برئاسة الأستاذ خالد سعيد الديني محافظ المحافظة. وهذا الانشداد والتعلق بهذه الدورة جاء بفضل القضايا والموضوعات التي زخر بها جدول أعمالها والتوقيت الزمني لها مع ما يشهده الوطن من نشاط لإعادة ترتيب البيت اليمني بعد (١١) شهراً من الأزمة السياسية وتأثيراتها وكيفية تجاوزها بخارطة طريق خليجية مدعومة من المجتمع الدولي بقرار مجلس الامن رقم (٢٠١٤) والذي في ظلها تشكلت حكومة الوفاق الوطني التي تقع على عاتقها مسؤوليات جمة اقتصادية وسياسية وأمنية.

مقدماً روحه من أجل القبض على الجاني، وإخلاء القرية المنكوبة وإيواء الأسر المتضررة ومساعدتها ونزول الاختصاصيين لدراسة نتائج أسباب هذا الانهيار!! ولأن المجلس المحلي يدرك تماماً تأثيرات الاقتصاد على حياة المواطنين، فقد رحب المجلس وبوقوة بإشهار شركة المسيلة لاكتشاف وإنتاج النفط (بترومسيلة) شركة وطنية سيكون لها اسهام في إتاحة المزيد من الفرص الوظيفية ومنح الثقة للكادر الوطني المؤهل وتشغيل العمالة المحلية. كما دعا المجلس المحلي بالمحافظة الأجزاء الامنية والمواطنين للعمل بروح الفريق الواحد لوضع حد لكافة الاعمال الارهابية والتصدي للاختلالات الامنية وعدم السماح بحدوثها وتعقب مرتكبيها وتقديمهم للعدالة مع التأكيد أن ما شهدته عاصمة المحافظة المكللا ومديرية غيل باوزير خلال الفترة الماضية لن يتكرر، ودان هذه الحوادث الاجرامية التي استهدفت رجال الامن واشاد بتعاون المواطنين مع الاجهزة الامنية على غرار ما فعله المواطن العمري مع منفذ عملية اغتيال ضابط الاستخبارات عوض العاجم

ظل أبناء حضرموت الأسبوع الماضي متعلقين بكل جوارحهم إلى ما ستؤول إليه دورة مجلسهم المحلي بالمحافظة الذي التئم خلال الأيام المذكورة في دورته الرابعة لعام ٢٠١١م برئاسة الأستاذ خالد سعيد الديني محافظ المحافظة. وهذا الانشداد والتعلق بهذه الدورة جاء بفضل القضايا والموضوعات التي زخر بها جدول أعمالها والتوقيت الزمني لها مع ما يشهده الوطن من نشاط لإعادة ترتيب البيت اليمني بعد (١١) شهراً من الأزمة السياسية وتأثيراتها وكيفية تجاوزها بخارطة طريق خليجية مدعومة من المجتمع الدولي بقرار مجلس الامن رقم (٢٠١٤) والذي في ظلها تشكلت حكومة الوفاق الوطني التي تقع على عاتقها مسؤوليات جمة اقتصادية وسياسية وأمنية.

> ولم يغيب عن أذهان ومناقشات أعضاء المجلس المحلي حضرموت الإجراءات، والمعالجات المتخذة بصدد مواجهة آثار الانهيار الصخري وما سببه لأهالي قرية منوة بدوعن والتدخلات الانسانية السريعة

أمين العاصمة.. اضبط!!

شارع النصر أشبه بالمقابر

يحيى الضلعي

ما تزال الحفريات المستحدثة في شارع النصر الممتدة من جولة آية الى شارع السلال شمال شرق العاصمة صنعاء قائمة حتى اللحظة والتي جرت لتنفيذ مشروع الصرف الصحي منذ بداية العام ٢٠١١م الذي يشارف على النهاية.

ورغم مرور أكثر من ١٢ شهراً أن عملية الإنجاز تأخرت كثيراً، ما أحدثت هذه الحفريات وأكوام الأتربة صعوبات عدة لحركة السير في الشارع وسببت الكثير من الحوادث المرورية وأربكت سائقي المركبات الخفيفة والثقيلة نتيجة سيرها في اتجاه واحد وضيق، فضلاً عن أن هذه الحفريات عرقلت مرور الطلاب والطالبات الدارسين في المدارس المجاورة للشارع وأحدثت صعوبة في التنقل الى الشارع الآخر للقاطنين في تلك الاحياء.

وخلال الاشهر الماضية من عمر الأزمة التي تمر بها بلادنا تحول شارع النصر الى مسار رئيسي من وإلى مطار صنعاء الدولي إثر صعوبة المرور من الشوارع الأخرى التي أغلبها تقع في مناطق التوتير الأمني، ما جعل شارع النصر البديل الأنسب والأمن لحركة السير والوصول الى مختلف أحياء أمانة العاصمة بكل سهولة ويسر.. غير أن هذا الشارع لم يكن بحالته الطبيعية والمقنعة وظل ومايزال يعاني من شلل نصفي.

ونحن هنا نتساءل: ما السبب في تأخر إنجاز واستكمال مشروع الصرف الصحي بشارع النصر؟ هل كانت الأزمة عاملاً في هذا التأخير الذي أصاب الشارع بمقتل وعكس صورة سلبية لشارع استراتيجي ومهم؟! أم أن ثمة مبررات أخرى حالت دون استكمال المشروع ودم الحفريات وأصبح التعثر سيد الموقف لمعظم الشوارع الخدمية التي لم تر النور.. وكان الحال من بعضه!!

بدورنا نهتمس في أذن أمين العاصمة الأستاذ عبدالرحمن الكوع بضرورة الاسراع في تقصي الحقائق التي أدت الى عرقلة الإنجاز ومعرفة الاسباب الجوهرية لهذا التأخير الذي حول شارع النصر الى أشبه بالمقابر بوجود هذه الحفريات وركام الأتربة.. نتمنى على الأمين أن يكون أميناً وحريصاً على أمانته ومستشعراً مسؤوليته التي لا نشكك فيها وإيجاد الحلول والمعالجات الكفيلة للحد من مثل هذه التعثرات لمشاريح وكذلك تحديد السقف الزمني للبدء فيها والانتهاء منها.. الجميع يتطلع الى الوقوف بجديّة تجاه هذه المعضلات التي عطلت خدمة شوارع الأمانة..

الإدارة العامة لخدمات المكلفين
تلفون: ٥٢٨٣١ - فاكس: ٢٣٣٦٨
رئاسة مصلحة الضرائب
تلفون: ٢٨٠٣٧٩
الموقع الإلكتروني للمصلحة
www.tax.gov.ye

للمكي المكاشف لايجوز لك فرض واستيفاء الضريبة على مبيعاتك من السلع والخدمات إلا بعد تقديمك لإدارة الضريبة للتسجيل وحصولك على شهادة التسجيل